

أثر الانفتاح التجاري على استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر

Impact of trade openness on non-oil export strategy: an empirical study for the case of Algeria

بلهادي عفاف

طالبة دكتوراه . مخبر LARMHO

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

afaf.belhadi@univ-tlemcen.dz

¹ . زناسني سمية

أستاذة محاضرة، أ. المدرسة العليا لإدارة الأعمال – تلمسان

soumia_zenasni1@yahoo.fr

قُدّم للنشر في: 2020.09.17 / قُبِلَ للنشر في: 2020.11.04 / نشر في: 11.12.2020

الملخص:

يعتبر الانفتاح التجاري من بين العوامل التي كان لها الأثر الكبير على ترقية الصادرات الغير النفطية التي أصبحت ضرورة ملحة وقضية إستراتيجية لاقتصاديات الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي مازالت الصادرات النفطية تحتل نصيب الأسد من مجموع صادراته الوطنية بنسبة قدرها 97 بالمائة، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الدولية وكذا لتقلبات أسعار هذه المواد. وخير دليل على ذلك أزمتي سنتي 2014 و 2015 والتي كانا لهما الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري وما تكبدته خزينة الدولة من تراجع للعملة الصعبة نظرا لانخفاض مداخل الدولة من التصدير. لذلك، تعمل الجزائر على إتباع مجموعة من الإجراءات التحفيزية لدعم وتشجيع المنتج الوطني سعيا منها إلى تصدير هذا الأخير نحو الأسواق الدولية، من بينها انتهاجها لسياسة الانفتاح التام.

يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة تحديد العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري وترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات. للقيام بذلك، قمنا باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016. أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي في المدى الطويل على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الصادرات خارج المحروقات، استراتيجية ترقية الصادرات، الجزائر، نموذج تصحيح الخطأ الموجه.

تصنيف JEL: F13 - 011 - C32 - C50

¹ المؤلف المراسل: زناسني سمية. soumia_zenasni1@yahoo.fr

Abstract:

Trade openness is an important factor for the development of non-hydrocarbon exports, especially for the oil-exporting countries. Like other developing countries, the Algerian economy is still dominated by the price fluctuations on the international market because of the non-diversification of its economy. Algeria intensified its efforts to diversify its economy by adopting a set of measures to support the local product and promoting non-hydrocarbon exports. The main objective of this study is to determine the relationship between trade openness and national exports promotion policy, outside the hydrocarbons sector. To do this, we use the VECM during the period 1990-2016. Results indicate that the trade opening policy has a positive long-term effect on the promotion of exports in Algeria outside the hydrocarbons sector.

Key words: Trade openness, non-oil exports, export promotion strategy, Algeria, VECM model.

Jel Classification Codes : F13 - 011 - C32 - C50.

مقدمة:

يعتبر تطوير التبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ترقية وتشجيع الصادرات من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتُدمج هذه العوامل في قلب السياسات الاقتصادية وسياسات الانفتاح التجاري التي تبناها حكومات الاقتصاديات النامية. ومن أجل تحرير التجارة الخارجية والاندماج الأفضل في الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري تسهيل المبادلات التجارية بين البلدان وذلك من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تعزز بشكل منهجي الترابط بين هذه البلدان¹. فعلى غرار باقي الدول النامية، تسعى الجزائر منذ سنة 1993 إلى تحرير تجارتها الخارجية والسعي من أجل تنويع صادراتها وتطويرها من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية والتخلص من الاعتماد على الثروة النفطية التي جعلت منه رهينة الإيرادات الريعية. فبرزت فكرة ترقية الصادرات الغير النفطية منذ الثمانينات والتي بقيت شعار وحلم تصبو لتحقيقه كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت تقليص حصة الواردات الجزائرية من الخارج للحفاظ على النقد الأجنبي ومحاولة الدفع بالمؤسسات الوطنية العمومية أو الخاصة لتلبية الاحتياج الوطني من مختلف المنتجات سواء غذائية أو صناعية...

تزرع الجزائر بثروات بترولية مهمة إذ يمكن القول إن النفط هو الركيزة الأساسية والوحيدة للاقتصاد الجزائري حيث يمثل وحده ما نسبته 60 بالمائة من الميزانية العامة بالإضافة إلى أن ما يفوق نسبة 97 بالمائة من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز الطبيعي. كما تبلغ العائدات المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار ناهيك على أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في احتياط النفط بما يقارب 45 مليون طن، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج والمرتبة 12 من حيث التصدير مما يجعلها أحد الدول الأساسية في منظمة الأوبك².

لقد انهار أسعار البترول في السوق الدولية سنة 2015 واستمراره في الانخفاض كان له التأثير البالغ على الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع عائداتها من الصادرات نظرا لكون الاقتصاد الجزائري، كما يعرفه العام والخاص، يعتمد اعتمادا كبيرا ان لم نقل مفرطاً على المحروقات بنسبة 98 بالمائة، في حين يجمع الخبراء الاقتصاديون على تراجع نسبي في الاحتياج إلى الطاقة خاصة مع توجه أكبر مستورد للبترول -الولايات المتحدة الأمريكية- لاستغلال النفط والغاز الصخريين هذا ما يؤدي بالضرورة إلى اختلال ميزان العرض والطلب العالميين و تراجع كبير في أسعار البترول بالأسواق الدولية خلال السنوات الأخيرة.

¹ فلح حسن خلف (2004)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 357 - 358.

² إحصائيات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، http://www.opec.org/opecweb/en/data_grphs/40.htm

في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعيشها الجزائر و تعيشها غالب الدول المعتمدة في اقتصادها علي المداخل النفطية (الاقتصاد الريعي الأحادي)، كان لا بد لهذه الدول و لا سيم الجزائر البحث عن البديل من غير مداخل قطاع المحروقات أي تنويع الاقتصاد و تشجيع الصادرات الوطنية و الدفع بالتجارة الخارجية نحو منتجات أخرى تملك الجزائر فيها ميزة ظاهرة* و خلق قطاعات قادرة على المنافسة الدولية في ظل ما يشهده العالم كله من انفتاح تجاري إذ أصبح العالم كله عبارة عن قرية صغيرة خاصة مع التطور التكنولوجي و تطور الانترنت وسرعة المعاملات الدولية حيث أنها أصبحت تنجز في أوقات قياسية و من خلال نقرة واحدة. لهذه الأسباب وغيرها كان لا بد على الجزائر من تغيير نهجها في التصدير الأحادي (المحروقات) والتوجه نحو الصادرات المتنوعة التي يمكن من خلالها جلب العملة الصعبة والدفع بالاقتصاد الوطني لتحقيق اكتفاء ذاتي و تدعيم الخزينة العمومية من أجل الخروج من أزمتها الراهنة خاصة مع التدهور ولا استقرار الذي تتميز به سوق النفط و الغاز الطبيعي.

في هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى دراسة العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري و ترقية وتطوير الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات الذي سوف نحاول فيه الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم سياسات الانفتاح التجاري في تطوير صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات؟ للقيام بهذه الدراسة، قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016. أثبتت نتائج الدراسة القياسية التي قمنا بها مدى الأثر الإيجابي على المدى الطويل للانفتاح التجاري في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

1- أدبيات الدراسة

هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت مواضيع مشابهة لدراستنا نذكر منها:

الدراسة الأولى: دراسة حول سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول¹: وقد اعتمد فيها الباحث على المنهج الإحصائي بعرضه وتحليله لمختل الإحصائيات المقدمة من طرف هيئات دولية ووطنية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصائيات. وقد استهدف الباحث في دراسته حالة الجزائر من سنة 2000 إلى 2009 محاولا الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري خلال هذه الفترة على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطني؟ وقد استعان في دراسته على مؤشر النمو الاقتصادي، مؤشر العمالة ومؤشر توزيع الدخل. ومن خلال الجانب الاستدلالي الذي اعتمد عليه فقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح التجاري غير المدروسة أدت إلى إغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات التي أدت بدورها إلى الإضرار الكبير بالصناعات الوطنية كما أنه لا يمكن لسياسات الانفتاح أن تكون وحدها كافية لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في الفترة المدروسة.

الدراسة الثانية: مقال بعنوان أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2011² حاول فيه الباحثون الإجابة عن الإشكالية التالية "ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟" واستخدموا، للإجابة على هذه الإشكالية، الأسلوب الوصفي في استقراء الدراسات السابقة بتعريف مختلف النظريات والأساليب في الجانب النظري للبحث كما استخدموا الجانب التحليلي لمناقشة النتائج وتفسيرها ومن أهم ما خلص إليه الباحثون أن درجة الانفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

* وهي ما تعرف كذلك بالميزة النسبية الظاهرة، وهو مفهوم ظهر للوجود عن طريق B.Balassa سنة 1965 و الذي يفترض أن التبادلات الدولية تقوم على فوارق في التكلفة ما بين البلدان. وهو ما بين المزايا النسبية لها، وبالتالي يمكن قياس الميزة الظاهرة عن طريق المعطيات المتوفرة حول النتائج التجارية. كلما كانت النتائج النسبية لبلد ما كبيرة في صادرات منتج ما كلما كانت ميزته الظاهرة في هذا المنتج كبيرة.

¹ عبدوس عبد العزيز (2011)، "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

² غطاس عبد الغفار، زوزي محمد، دادن عبد الوهاب (2015)، "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2011"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 1-2015، ص 283-291.

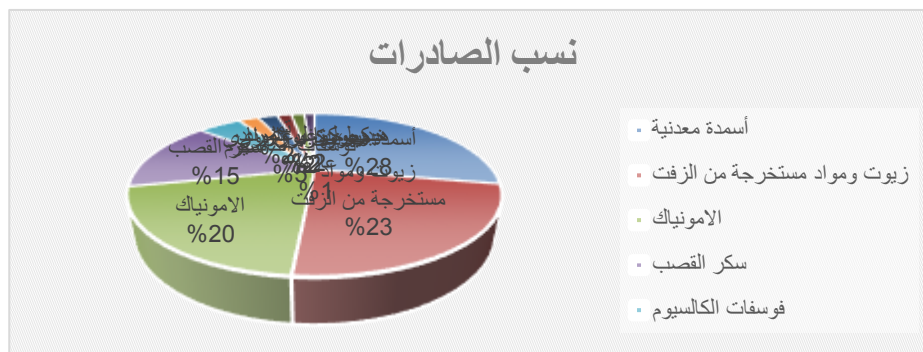
الدراسة الثالثة: دراسة حول مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات¹، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل واقع التبادل التجاري بين الجزائر وباقي شركائها التجاريين خلال الفترة 2000-2014 حيث لوحظ نمو مفرط للواردات من مختلف السلع والخدمات بما نسبته 589.24 بالمائة. اعتمد الباحثان على طرق تحليلية من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات، صندوق النقد الدولي وكذا النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (عدة أعداد) واستخلص الباحثان من خلال تحليلهما للمعطيات على أن الانفتاح التجاري في الجزائر كان له تأثير سلبي من خلال الارتفاع الشديد في فاتورة الاستيراد وكذا آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني مبينين التدابير التي اتخذتها الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وذلك بهدف التحكم في النمو المخيف للواردات و عموما فان هذه التدابير لم تؤدي إلى أي تغيير في الوضع الراهن عليه فقد اقترح الباحثان التفكير في استراتيجيات بديلة لكسب رهان الانفتاح التجاري مع تدنية مخاطره.

2- تطور وتنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

تعرف إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها «تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة الصادرات، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق»². فلتصدير مكانة رئيسية في التنمية الاقتصادية، حيث أن معظم الدول توليه أهمية بالغة من خلال اعتمادها على إستراتيجية تشجع الصادرات والتركيز على صناعات ذات التوجه التصديري، إذ يعتبر التصدير خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، حيث انه يساهم في تغيير الهيكل الاقتصادي مما يدفع بالقطاعات الإنتاجية للتطور والنمو والمساهمة في رفع من الناتج المحلي الإجمالي و زيادة المدخرات الوطنية و إصلاح العجز في موازين المدفوعات و تحقيق الفائض في الميزان التجاري³.

إن قيام اقتصاد تصديري غير نفطي بالجزائر خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه على الصرف الأجنبي اللازم من أجل تحقيق تنمية اقتصادية بشكل منتظم إذ أن المصادر الأخرى من الصادرات (النفط والغاز الصخري) لا تنصف لا بالاستمرارية ولا بالاستقرار. إن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي إذ تبقى المحروقات دائما تحتل الصدارة، أما عن أهم الصادرات الغير النفطية فهي تتركب من الأصناف الأساسية المبينة في الشكل أدناه لسنة 2016.

الشكل رقم 1: أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات خلال 2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجمارك الجزائرية حول التجارة الخارجية لسنة 2016

¹ يونس مراد، مزغيت عبد الحميد (2016)، "مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البداية التمويلية للاقتصاد الجزائري" المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر - يوم 25 أبريل.

² محمود حامد عبد الرزاق (2006)، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 34.

³ سعيد النجار (1973)، "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين"، دار النهضة العربية، بيروت، ص 28-47.

من خلال الإحصائيات الأخيرة المنشورة لإدارة الجمارك حول التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2016 يتضح أن المحروقات مثلت ما نسبته 93,84 % من إجمالي الصادرات الوطنية سنة 2016، ما يعني إن الصادرات الأخرى خارج المحروقات لم تصل حتى إلى 7% أي أنها انخفضت بنسبة 17,12% مقارنة السنة الماضية. أما عن المواد الزراعية فهي نسبة ضئيلة جدا اقتضرت على التمرور بارتفاع طفيف 2,11 % سنة 2016 وتطور قدره 8,13 % مقارنة بالسنة التي سبقتها.

3- دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على تطوير الصادرات خارج المحروقات 1-3 نموذج الدراسة

سنقوم أولا بدراسة الإستقرارية والتعريف بمتغيرات الدراسة إذ تهدف دراستنا هاته في اختبار مدى تأثير مؤشر الانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات منذ تبنى الجزائر لهذه السياسة أي منذ 1990 إلى غاية 2016، وذلك من خلال إدخال العديد من المتغيرات وهي: EXPO, IDE, PIB, TC, OPEN وفق المعادلة التالية:

$$EXPO = \beta_1(IDE) + \beta_2(PIB) + \beta_3(TC) + \beta_4(OPEN) + \epsilon$$

حيث أن:

EXPO : صادرات الجزائر خارج المحروقات

IDE : الاستثمار الأجنبي المباشر

PIB : الناتج الداخلي الخام

TC : سعر الصرف

OPEN : الانفتاح التجاري

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: أعداد حقيقية سوف نتوصل إليها عن طريق برنامج 9 EVIEWS.

أما عن الاختبار الذي سنستخدمه للكشف عن استقراره السلاسل فنستخدم اختبار Perron test (1988) -

Phillips

وسوف نقوم بشرح كل متغير كما يلي:

✓ الصادرات خارج المحروقات EXPO: تعبر عن إجمالي ما يحصله البنك المركزي من أموال ناتجة عن تصدير مختلف المنتجات الوطنية

من سلع و خدمات نحو الأسواق الدولية والعامل التابع في هذه الدراسة و رمزنا له ب: EXPO .

✓ الانفتاح التجاري: OPEN وهو يقارن بين إجمالي الصادرات والواردات والناتج المحلي الخام، وفق المعادلة التالية:

$$OPEN = (X + M) / PIB * 100$$

✓ الناتج المحلي الإجمالي: PIB هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة داخل منطقة جغرافية واحدة

(بلد واحد)، خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة)، فدراسة التطور أو التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكننا من معرفة النمو الاقتصادي لهذا البلد.

✓ سعر الصرف الحقيقي: TC يعرف على أنه السعر المحلي للسلع المحلية بالنسبة إلى السعر الأجنبي لسلة السلع الأجنبية وبحسب وفق

المعادلة التالية:

$$p/TCR = E.p^*$$

حيث أن:

E: سعر الصرف الاسمي

P: مؤشر الأسعار المحلية

P*: مؤشر الأسعار الأجنبية

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر IDE: وهو يعبر عن تدفق الأموال عبر الحدود من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة بغرض إقامة مشاريع بهدف الربح.

✓ مصادر البيانات: استعنا في هذا الفصل للقيام بدراستنا القياسية بمصادر بيانات وطنية متمثلة في الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الموقع الإلكتروني www.ons.dz أما عن الهيئات الدولية فقد استعنا ببيانات البنك الدولي (World Bank)

Data Base وكذا بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة (UNCTAD STAT) و البيانات هي سنوية ابتداء من 1990 إلى غاية 2016.

✓ وصف المتغيرات:

الجدول رقم 1: ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة

	EXPO	IDE	PIB	TC
Mean	0.813704	9.74E+08	9.91E+10	63.78155
Median	0.640000	8.82E+08	6.79E+10	72.64662
Maximum	1.600000	2.75E+09	2.14E+11	109.4431
Minimum	0.280000	-4.03E+08	4224984.	8.957508
Std. Dev.	0.392489	9.37E+08	6.69E+10	24.13483
Skewness	0.742850	0.429570	0.401485	-0.709889
Kurtosis	2.303867	1.996694	1.829558	3.101354
Jarque-Bera	3.028394	1.962838	2.266533	2.279299
Probability	0.219985	0.374779	0.321980	0.319931
Sum	21.97000	2.63E+10	2.68E+12	1722.102
Sum Sq. Dev.	4.005230	2.28E+19	1.16E+23	15144.74
Observations	27	27	27	27

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

من الدول أعلاه نلاحظ أن حجم العينة (سنوات الدراسة) بلغت 27 مشاهدة و هي تعتبر فترة كافية لإجراء دراسة قياسية، فإذا قارنا الانحراف المعياري (Std. Dev) نلاحظ أن المتغير PIB تميز بأكبر انحراف معياري ثم يليه على التوالي كل من: IDE, TC, EXPO.

أما بالنسبة لمتوسط القيم (Mean) وأعلى وأدنى قيمة لكل متغير (Maximum, Minimum) فنلاحظ:
 - للمتغير PIB صاحب أعلى متوسط 9,91 مليون دولار، اعلي قيمة له سنة 2014 وأدنى قيمة سنة 1990.
 - للمتغير TC أعلى قيمة سنة 2016، وأدنى قيمة سنة 1990 كذلك.
 - للمتغير IDE أعلى قيمة سنة 2009 وأدنى قيمة سنة 2015.
 - للمتغير EXPO أعلى قيمة سنّي 2014 و 2016 وأدنى قيمة سنة 1994.

2-3 تقديم وتحليل نتائج الدراسة

1-2-3 اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقراره متغيرات السلاسل الزمنية The Unit Root Test

إن استخراج جذر الوحدة يتم للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا. معظم السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات تنصف بعدم الاستقرار، لهذا سنقوم باختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية وتحديد درجة استقراره المتغيرات باستخدام اختبار Philips- Perron (PP) في مختلف المستويات.

بحيث يكون القرار الإحصائي كالتالي:

- إذا كان الاحتمال أكبر من 5 %: نقبل الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وذلك لوجود جذر أحادي.
- إذا كان الاحتمال أصغر من 5 %: نرفض الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

الجدول رقم 2: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاحتمالات	
	عند المستوى Level	عند الفرق الأول st1Différance1
EXPO	0.7526	0.0000
OPEN	0.6017	0.0005
PIB	0.6431	0.0045
TC	0.5746	0.0193
IDE	0.2993	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eveiws9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level، أي أنها لم تحقق الشرط: $Prob > 0,05$ لهذا قمنا بتطبيق الفروقات من الدرجة الأولى وخلصنا إلى استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول st1Différance1 ، $(Prob < 0,05)$ ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ، أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة و في نفس الدرجة (st1Différance1) ، أي أن شرط التكامل المتزامن محقق و كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

2-2-3 اختبار التكامل المتزامن

الاختبار المعروف في هذا المجال هو اختبار جوهانسن Johanson للتكامل المتزامن، فنقوم باختبار الفرضية العدمية لتحديد أي المتجهات تمثل دلالة إحصائية معنوية و علاقة للتكامل المتزامن، و عليه يتم اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها أعلى قيمة (Eigen Value) المحسوبة، كل ذلك في ظل الفرضية العدمية H_0 التي تفرض بأنه لا يوجد متجهات تكامل متزامن في النموذج. بما أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فذلك سوف يمكننا من اختبار وجود علاقة فيما بينها على المدى الطويل اعتمادا على اختبار Johanson، و الذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Johanson للتكامل المتزامن (Maximum Eigen Value)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesize				
d	Max-Eigen	0.05		
No. of				
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.768367	36.56505	33.87687	0.0233
At most 1	0.637136	25.34318	27.58434	0.0942
At most 2				
*	0.594351	22.55667	21.13162	0.0313
At most 3	0.260654	7.549743	14.26460	0.4263
At most 4	0.054630	1.404463	3.841466	0.2360

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

–السطر الثاني الملون باللون الأصفر يدل على رفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5%.

- اعتمادا على جدول القيمة العظمى (Maximum Eigen Value) الجدول رقم 08، يشير إلى رفض الفرضية العدمية و كذا وجود متجه واحد للتكامل المتزامن، الأمر الذي يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الصادرات خارج المحروقات EXPO، وكل من متغيرات الدراسة الأخرى (Pib, Ide, Tc, Open)، أي أن EXPO تتكامل تكاملا متزامنا مع متغيرات الدراسة الأخرى، الشيء الذي يدفع بنا للقول بوجود علاقة توازن في المدى الطويل بين هذه المتغيرات أي أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل (أشار اختبار الأثر على وجود ثلاث متجهات انظر الملحق).
- يمكن كتابة المتجه التكامل الأول الذي تم التوصل له من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM على النحو التالي:

$$EXPO = 1.29E - 05 OPEN + 1.93E - 11 PIB + 0.036389 TC - 1.61E - 09 IDE$$
 - من ملاحظتنا لهذه المعادلة يتضح لنا الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات على المدى الطويل، ولعل ذلك يرجع بصفة أساسية إلى جهود الدولة الجزائرية منذ عقود لتحرير المبادلات التجارية مع سعيها مؤخرا لإقامة 14 منطقة حرة تونسسية على المناطق الحدودية الجزائرية، كنوع من الشراكة بين الجزائر وجارتها تونس مع استفادة الجزائر من امتيازات تصدير مختلف منتجاتها نحو البلاد الإفريقية، وهو ما يفسر كذلك الأثر الإيجابي الذي توصلنا إليه في المعادلة بالنسبة للنمو الاقتصادي. أما عن سعر الصرف فنجد أنه رغم الأثر الإيجابي له على الصادرات خارج المحروقات إلا أنه يبقى أثر ضعيف نظرا لنوع سعر الصرف المنتهج في الجزائر وتحكم الدولة فيه من الاستقلال إلى اليوم.
 - إن المعادلة أبرزت أثرا سلبيا للاستثمار الأجنبي على الصادرات غير النفطية، ولعل ذلك يرجع إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر هي استثمارات في مجال التنقيب واستخراج النفط، والاستثمارات الأخرى هي حديثة النشأة، لم يتضح أثرها بعد على الصادرات خارج المحروقات.

3-2-3 نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) Vector Error Correction Model

نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) يستعمل كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء e_t بين القيم الفعلية للمتغير التابع و القيم المقدرة في النموذج التكامل ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد كما توضحه المعادلة التالية¹:

$$\Delta y_t = C + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta x_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{avec} \quad \lambda < 0$$

$$\Delta x_t = C' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta x_{t-i} + \varepsilon'_t \quad \text{avec} \quad \lambda' < 0$$

$$\text{et} \quad e_t = y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_t$$

ومنه يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه باستخدام برنامج Eviews9 فيتم الحصول على النتائج التالية و الموضحة كما يلي:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار تصحيح الخطأ الموجه

Correction:	D(EXPO)
CointEq1	-0.105327 (0.05702) [-1.84712]
squared	0.403746

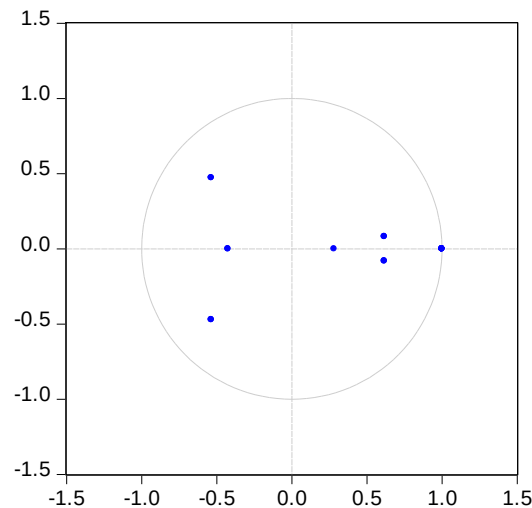
¹ Bourbonnais R. (2004), « Econométrie manuel et exercices corrigés », Dunod, Paris, 5^e édition, p289.

equation 0.214262
statistic 2.031410

إن النموذج مفسر بنسبة 40% وهذا يدل على أن المتغيرات المختارة يمكنها تفسير الظاهرة بمقدار 40%، وهي نسبة جيدة حيث أنه من خلال هذا النموذج تم إهمال بعض المتغيرات التي يعزى إليها تفسير الظاهرة وتم الاقتصار على المتغيرات الأكثر أهمية وفقاً لتقديرنا مع العلم أن ظاهرة الصادرات خارج المحروقات تتحكم فيها عدة عوامل أخرى كالتقدم العلمي و التكنولوجيا الذي أصبح يتحكم في مجمل الظواهر الاقتصادية، نسبة التضخم التي تؤثر حتى على متغيرات الدراسة كسعر الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر، دون أن ننسى أسعار الفائدة التي ستؤثر بالضرورة كذلك على معدلات الاستثمار في أي دولة. وهي عوامل ذكرناها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نأمل أن يتم تناولها في دراسات قياسية أخرى.

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه معامل معنوي وسالب وهو يمثل قوة الرجوع نحو التوازن في الآجال الطويلة، والذي يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار (10,53%)، بسرعة التعديل مقدارها (10=1/0.10)، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

الشكل رقم 2: استقرارية نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VARsatisfies the stability condition)، إذن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشاكل قياسية.

4-2-4 تحليل التباين Variance Décomposition

يستعمل للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى التنبؤ في نفس المتغير والمقدار الذي يعود إلى خطأ في المتغيرات الأخرى، أي هو يقيس مقدار التغير (الذي يعود إلى المتغيرات الأخرى في النموذج) في متغير ما والذي يعود إلى التغير في المتغير نفسه. أو بعبارة أخرى، تحليل تباين الخطأ يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته في تباين الخطأ.

أ- نتائج دوال الاستجابة الدفعية Impulse Réponse Fonction

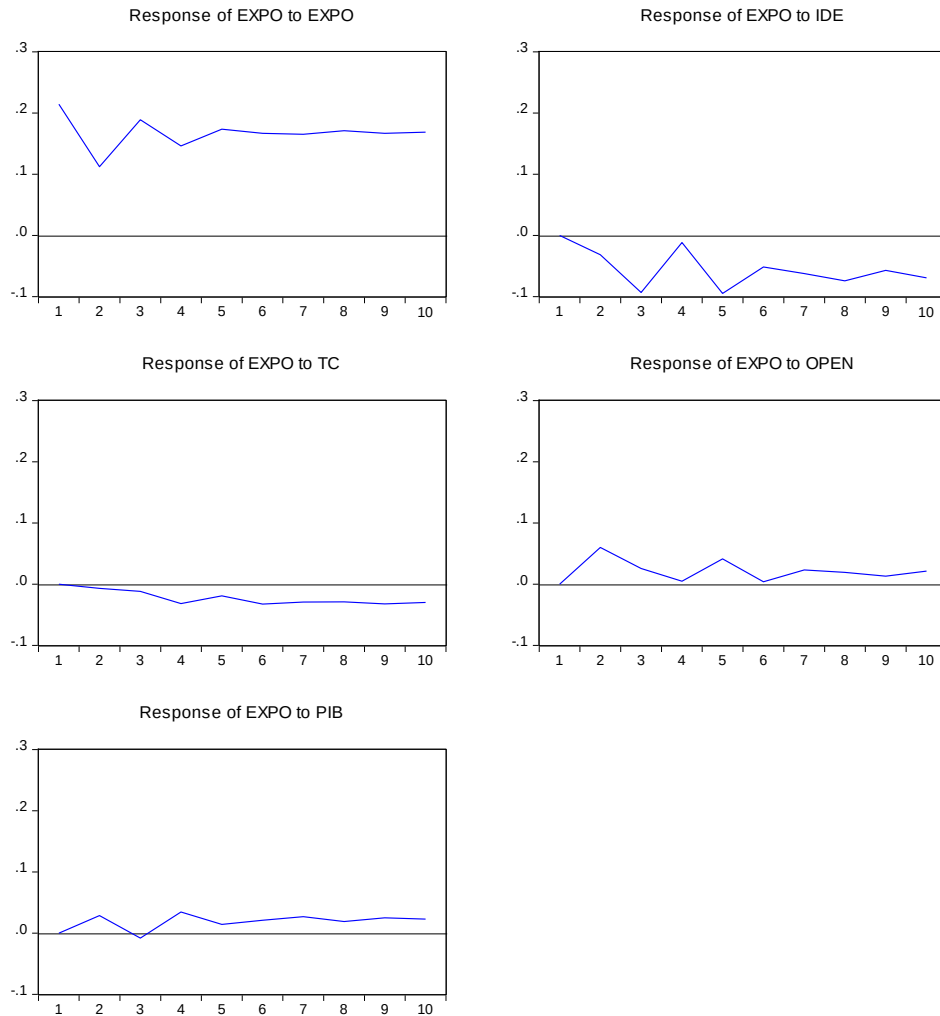
تأخذ طريقة دوال الاستجابة بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية أي تعمل على حساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، فهي تبين إثر حدوث صدمة في الأخطاء رد فعل نظام المتغيرات الداخلية، وتبين أثر انخفاض مفاجئ ووحيد لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات¹. أو هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل

¹ شخي م، (2012)، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 281.

على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدّامات غير متوقعة وذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعياري واحد.

يوضح الشكل الموالي نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

الشكل رقم 3: نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impact Réponse Response to Cholesky One S.D. Innovations



ب- تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية:

• استجابة الصادرات خارج المحروقات Expo to Expo

إن كل انحراف معياري في الصادرات خارج المحروقات بمقدار 1% نجم عنه استجابة إيجابية خلال أول الفترة ثم تبدأ بالتناقص تدريجياً من الفترة الأولى حتى الفترة الثالثة تقريباً لترتفع من جديد بعد تلك الفترة، وتبقى في تذبذب إلى أن نلاحظ استقرارها تقريباً خلال الفترات الأخيرة، أي من الفترة السادسة إلى العاشرة (وقد لاحظنا ذلك في شرحنا للجدول السابق).

• استجابة الاستثمار الأجنبي Expo to Ide

من ملاحظتنا لمنحنى استجابة الاستثمار الأجنبي نلاحظ أنه يبدأ بتأثير معدوم عند الانطلاق لينتقل إلى أثر سلبي على الصادرات خارج المحروقات وهو ما وجدناه سابقاً في معادلتنا لعلاقة الصادرات بمتغيرات الدراسة، فبدءاً من الفترة الأولى إلى الفترة

العاشرة رغم الانتعاش و الزيادة من 0,54% إلى 4,11% إلى أنها بقيت سلبية، وهو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر إذ على الرغم من انجاز العديد من المصانع مثلا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نذكر سوق السيارات فهناك ثلاث مصانع لتكوين السيارات في بلادنا (Kia,Hyundi,Renault) إلا أن على الرغم من ذلك لم تتمكن الجزائر من تصدير أي نوع من السيارات ولم تستطع تحقيق ميزة نسبية لا من ناحية السعر و لا من ناحية التكنولوجيا بل و لم تستطع حتى تلبية الاحتياج الوطني، فتزكت الأسعار للمضاربة حتى اصطبحت هذه الأخيرة جنونية و أعلى مما كانت عليه سنوات استيرادها، وعليه فنتائجنا مطابقة لواقعنا الاقتصادي المعاش.

• استجابة الانفتاح التجاري Expo to Open

نلاحظ أن هناك أثر إيجابي بدءا من الفترة الأولى إلى غاية الفترة الخامسة أين نلاحظ انخفاض طفيف خلال الفترة السادسة والسابعة ليعود بعد ذلك إلى الصعود ليبلغ أقصى حد خلال الفترة الثامنة ويذهب إلى الاستقرار خلال الفترتين الأخيرتين أي التاسعة والعاشرة، وعلى الرغم من هذا التذبذب بقي محافظا دائما على تأثيره الإيجابي، وهو ما فسرناه من خلال الجدول السابق.

• استجابة الناتج الداخلي الخام Expo to Pib

إن حدوث أي تغير على الناتج الداخلي الخام بمقدار انحراف معياري واحد سوف يؤثر بالإيجاب على الصادرات خارج المحروقات ابتداء من الفترة الأولى إلى غاية الفترة الثالثة، ليتناقص خلال الفترتين الرابعة والخامسة، ثم يعود إلى التصاعد التدريجي ليبلغ ذروته خلال الفترة الثامنة ويذهب إلى الاستقرار تقريبا خلال آخر فترتين و هما التاسعة و العاشرة.

• استجابة سعر الصرف Expo to Tc

إن أي تغير في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد سوف يؤثر بشكل شبه معدوم من الفترة الأولى إلى الثانية ثم يذهب إلى الأثر السلبي من الفترة الثانية حتى الفترة الرابعة، وتبقى متذبذبة إلى أن تستقر تقريبا خلال الفترات الخمسة الأخيرة، لكنها تحتفظ بتأثيرها السلبي على طول فترات الدراسة، وذلك راجع إلى تحكم الجزائر في سعر صرفها و عدم تركه حرا تتحكم فيه ظروف العرض و الطلب، فهو دائما يخضع للرقابة، على الرغم من الإجراءات التي تتدخل بها (كتخفيض قيمة العملة عدة مرات أهمها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995) إلى أنها لم يكن لها الأثر الكبير على تحسين تنافسية الصادرات الجزائرية.

الخاتمة :

أصبحت ترقية الصادرات الغير نفطية في ظل الانفتاح والمنافسة الأجنبية ضرورة ملحة لتحقيق اكتفاء ذاتي ومعدلات نمو مقبولة ومستقرة قادرة على إخراج البلاد من التخلف والركود الاقتصادي. حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء مفهوم مبسط عن التصدير خارج قطاع المحروقات وكذا إبراز أهمية هذا الأخير بالنسبة لبلادنا مبرزين كذلك أهم صادرات الجزائر من غير المحروقات، وكذا أهم عملائها الذين يستوردون هذه المواد من خلال دراسة تحليلية موجزة. بعد ذلك قمنا باستخدام نموذج ال VAR من أجل إبراز العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة التي قمنا بقياسها (Open,Pib,Ide,Tc) والصادرات خارج المحروقات. بينت نتائج الدراسة القياسية الأثر الإيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل عن طريق أثرها الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. كما قمنا بتفسير الأثر الإيجابي الأقل تأثيرا بالنسبة لسعر الصرف وكذا الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

التوصيات

- على الدولة الجزائرية العمل بشكل جاد على تنشيط ميكانزمات سعر الصرف للاستفادة منها في تدعيم تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الدولية وبالتالي زيادة النشاط التصديري للبلاد.
- العمل على جذب استثمار أجنبي حقيقي يمكن الاستفادة منه من الخبرات والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج الوطني والتصدير نحو البلدان الأخرى.
- العمل على تشجيع المبادلات المغاربية والعربية وكذا الإفريقية لتوسيع التركيبة الجغرافية للصادرات الوطنية وإيجاد شركاء استراتيجيين جدد، فالتصدير نحو البلاد الإفريقية تعتبر من الإستراتيجيات المقترحة.
- ضرورة العمل على تحسين جودة المنتج الجزائري لينافس مثيله من المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية.

- إنشاء مناطق حرة صناعية لتدعيم الصادرات خارج المحروقات خاصة والمبادلات الخارجية عامة.
- لا بد على السلطات المسؤولة دعم مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات من اجل تنميتها بشكل فاعل

قائمة المراجع:

- سعيد النجار (1973)، "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاربيين إلى نهاية التقليديين"، دار النهضة العربية، بيروت.
- شيخي محمد (2012)، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى
- فلح حسن خلف (2004)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمود حامد عبد الرزاق (2006)، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- غطاس عبد الغفار، زوزي محمد، دادن عبد الوهاب (2015)، "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 1-2015.
- عبدوس عبد العزيز (2011)، "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- يونس مراد، مزغيت عبد الحميد (2016)، "مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدايل التمويلية للاقتصاد الجزائري" المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر - يوم 25 أفريل.

Bourbonnais R. (2004), « Econométrie manuel et exercices corrigés », Dunod, 5^e Ed, Paris.

إحصائيات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، <http://www.opec.org/opecweb/en/data>

www.ons.dz